

اختلالات تدريس السوسيولوجيا الحضرية في حقول الهندسة
المعمارية- التجربة الجزائرية أنموذجا

**Imbalances in teaching urban sociology in the field of
architecture – the Algerian experience as a model**

د. شوقي قاسمي¹. جامعة بسكرة – محمد خيضر

Chaouki Gasmi, University of Biskra

chaouki.gasmi@univ-biskra.dz

د. عبد الرزاق عريف. جامعة ورقلة – قاصدي مرباح

Arief Abderrazak, University of Ouargla

arifchihab@gmail.com

تأريخ الاستلام: 2018/09/09 تاريخ القبول: 2018/11/29 تاريخ النشر: 2018/12/30

ملخص:

تستهدف تفاصيل هذه المقالة تسليط الضوء على واقع تدريس مقاييس العلوم الاجتماعية في حقول الهندسة المعمارية والعمرانية من خلال حالة التجربة الجزائرية، وتبيان ما يعترضها من نقائص جعلت هذا التكوين يعجز عن بلوغ المقاصد الكبرى المتوخاة من وراء إدماج هذا النوع من المقاييس ضمن مصفوفة الوحدات التي تشكل الإطار العام لهذه المنظومة التعليمية، معتمدين في ذلك على تحليل المضامين المعرفية للمقررات الدراسية للنظامين الكلاسيكي والجديد الذي شرع في تطبيقه مطلع الدخول الجامعي 2004/2005، مدعومة بمحصلة الخبرة الشخصية المكتسبة في هذا المجال والتي فاقت السبع (07) سنوات.

الكلمات المفتاحية: السوسيولوجيا الحضرية، الهندسة المعمارية، الأنساق، المجتمعات، الاغتراب.

¹ - المؤلف المرسل

Abstract:

: The papers of this article attempt to diagnose the reality of teaching social sciences in the fields of architecture and urbanization through the case of the Algerian experience, And to show heimbalance that makethis configuration unable to achieve the major objectives envisaged by the integration of this kind of standards with the matrix of units that form the general framework of this educational system, through the analysis of the cognitive contents of the knowledge of the study decisions of the classical and the new systems which began to be applied at the beginning of university entrance 2004/2005, Supported by the result of the personal experience gained in this field, which exceeded seven (07) years.

Keywords: Cultural sociology, modern technology, systems, society, alienation.

Résumé: Cet article vise à mettre la lumière sur la situation d'enseignement des modules des sciences sociales dans les disciplines d'architecture et d'urbanisme pour le cas Algérien et de démontrer les insuffisances qui ont rendu cette formation incapable d'atteindre les objectifs fixés derrière l'intégration de ce genre de modules dans la matrice des unités d'enseignements qui constituent le cadre général de ce système d'enseignement. Ce travail est fait en se basant sur l'analyse des contenus pédagogiques des deux systèmes : classique et LMD qu'est appliqué depuis l'année universitaire 2004/2005, et en s'appuyant sur l'expérience personnelle acquise durant plus de sept (07) ans dans ce domaine

مقدمة:

يحظى التكوين في منظومة الهندسة المعمارية والعمرانية بمكانة جد هامة في العصر الحديث، فهو يعد شرطاً قاعدي في مسار الممارسة المهنية المنتظرة، فضلاً عن كونه الركيزة الأولى التي تبنى عليها مبادئ وتقنيات العمل المعماري والعمراني

بصفة عامة، حيث يشكل الناتج بعد ذلك في جزء كبير من مستواه ومسؤولياته خلاصة حتمية لمستوى وطبيعة التكوين المعتمدة سلبا أو إيجابا. هذه الأهمية، جعلت الاهتمام بالتكوين يأخذ حيز معتبر في أعمال المؤتمرات الدولية للعمارة وإنشغالات المختصين في هذا الحقل، والذين سعوا إلى موازنة متطلبات التكوين مع مستجدات حركية التغير التي شهدتها الكثير من المجتمعات الإنسانية (علائقا، تكنولوجيا،.. إلخ)، وذلك من خلال الحرص على انفتاح العمارة والمشتغلين فيها على المحيط الخارجي بعدما لم تعد مجرد فن، عبر تطعيمها بجملعة متنوعة من التخصصات تستهدف توسعة مدارك المشتغلين فيها، وذلك حتى لا يقع التعارض مع قيم المجتمعات المحلية وعاداتها ونمطها المعيشي ومن ثمّة الرفض.

هذا الاهتمام لم ينحصر في مجال جغرافي محدد، حيث عرفت الكثير من البلاد النامية حركة إصلاح في قطاع التعليم المعماري بها، على غرار ما حصل في الجزائر مطلع عشرية السبعينات وما بعد ذلك، وهي التي يعد تخصص الهندسة المعمارية أحد أعرق التخصصات الجامعية بها، حيث حظي منذ السنوات الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية بمكانة جد خاصة من قبل السلطات العمومية، والتي راهنت عليه بشكل كبير في مسار بعث التنمية الوطنية، حيث تم إدماج جملة من المقاييس الاجتماعية ضمن حقل التكوين في هذا الاختصاص والتي يعد مقياس علم الاجتماع أحدها، حيث كان ينتظر من وراء ذلك أن يعود بالنفع على المشتغلين فيها وعلى نوع الانتاج المعماري بعد ذلك بشكل عام، لكن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع فعليا، وظلت العمارة تعيش حالة من الانفصام عن حقيقة احتياجات أفراد المجتمع، وهو ما جعل أصابع الاتهام تظل مواجهة إليها من قبل عدد من حقول المعرفة الاجتماعية، (الأنثروبولوجيا، علم الاجتماع، علم النفس..متهمة إياها بالاغتراب عن واقعها الاجتماعي من خلال الناتج المستورد في الكثير من تفاصيله، وعجزها عن قراءة واقعها بشكل صحيح، إلى الحد الذي جعل البعض منهم يصرح بأننا نمتلك معماريين ولا نمتلك هندسة معمارية.

هذا الواقع لفت انتباهنا وحفزنا على سبر أغوار هذا الموضوع، والبحث في واقع تدريس مقياس علم الاجتماع ضمن تخصص الهندسة المعمارية، بغية استجلاء أهم الاختلالات التي تطبع تدريس هذا المقياس ضمن هذا الحقل، بشكل يؤدي إلى عجزه عن إدراك المقاصد المتوخاة من وراء ذلك، ومن ثمة ضعف هامش تأثيره في العائد النهائي لعمليات تصميم المشاريع المختلفة التي يقوم بها المعماريين.

1. أزمة الهندسة المعمارية الثانية ومأزق الحل الهندسي: شكل ميثاق

أثينا لسنة 1933 خلاصة ناصعة لكل الفكر العمراني المثالي للقرن التاسع عشر (19)، وإطار مرجعي لجيل كامل من المهندسين المعماريين الذين نجحوا بعد رحلة نضال مضنية فاقت 25 سنة في بلورة أفكارهم في شكل أربعة مبادئ أساسية ، تمثلت في: السكن، العمل، النقل، الترفيه، وسعوا بعد ذلك إلى ترجمتها إلى إنجازات معمارية عبر كامل ربوع أوروبا وأمريكا لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية¹.

فالنجاح الذي أحرزته بعض النماذج المشيدة في قلب الحركة العصرية للعمران خلال سنوات الخمسينات من القرن الماضي، لم يخفي عدم نجاح محامي ومؤيدي الهندسة المعمارية الحديثة في سيروتهم الخاصة والمتعلقة بمراعاة المحيط الاجتماعي كاملا، حيث كانت أكبر المجمعات السكنية ال تي شيدت خلال حقبة الخمسينات والستينات في كل من: فرنسا، بريطانيا، هولندا... إلخ خاسرة وراسبة، بفعل إغفالها لأهمية الإحاطة بأنساق تفاعل المجتمعات مع محيطها العمراني، واحترام خصوصية وتفرّد تجربة المجتمعات الإنسانية عن بعضها البعض، بشكل جعل الوسط الحضري يصبح فقيرا من القيم الجماعية ويتحول إلى مجرد مجتمع منامي، أضف إلى ذلك اختفاء الصفات المحلية التي لها علاقة مع المجال، بشكل باتت معه الأحياء السكنية في العالم متشابهة فيما بينها، الأمر الذي جعل السكان عاجزين عن إيجاد ملامح شخصيتهم الخاصة في ظل الشخصية المميزة للمكان... إلخ².

هذه المعطيات جعلت الهندسة المعمارية من أوائل العلوم المتأزمة في مواجهة المتطلبات الحديثة للمجتمع المعاصر، وذلك في ظل تنامي التيار الرافض لمسلمات حركة العمارة الحديثة، وتجاهلها للأبعاد الاجتماعية والثقافية في عمليات التنمية العمرانية³، بعد عجزها عن الهرب من المراقبة التي فرضها عليها فصيل واسع من المختصين في حقل العلوم الاجتماعية، والذين خصوها بنقد لاذع تجلت تفاصيله في كتابات الكثيرين منهم، كما هو الحال بالنسبة للسوسيولوجية الأمريكية: **جان جاكوب** والتي نشرت سنة 1961 كتابها الموسوم ب: "الموت والحياة لأكبر أحياء أمريكا"، والذي عززت به النتائج التي خلص إليها أيضا لويس مفورد في مؤلفه: "الحي في التاريخ" المنشور في ذات السنة⁴، إلى جانب أعمال بول هنري شومبارت دلو **PaulHenri Chambart de Lawe**، وريمون لودري **Rymondledrut** وآخرون غيرهم في فرنسا.

والذين ذهبوا من خلال عديد أعمالهم إلى انتقاد العمران التكنوقراطي ونوعية التهيئة العمرانية المنجزة من طرف الدولة، بعد أن أبانت عن قصور فادح في مواكبة التغير العميق الذي أصاب المجتمع المعاصر، ومؤكدين على أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به العلوم الاجتماعية في إثراء وتعزيز مقاربات الهندسة المعمارية لواقعها الاجتماعي.

هذا التأزم الذي عرفته الهندسة المعمارية، قاد الكثير من تلك الدول إلى الشروع في إعادة النظر في واقع هذا التخصص، حيث تم في هذا الصدد عقد العديد من المؤتمرات الدولية حول هذا الشأن، لعل أبرزها المؤتمر الدولي لاتحاد المعمارين الذي عقد في عاصمة فرنسا باريس سنة 1965، والذي عرفت بعام الثورة التعليمية المعمارية في العالم الغربي⁵.

حيث ناقش المؤتمر موضوع تكوين المعماري وتعليمه وتدريبه، وخرج المؤتمر بأفكار جديدة انعكست بعد ذلك على واقعهم في مختلف أنحاء العالم، على غرار الدعوة لإدراجها ضمن النظم الأكاديمية للعديد من الدول، إلى جانب إعادة النظر في تفاصيل برامج التكوين المنتهجة آنذاك، ليتم بعدها مباشرة موجة

إصلاحات عميقة في نظام التكوين في الكثير من البلاد الغربية والتي سعت جاهدة لتكييفها حتى تواكب مستجدات الواقع المعاصر، على نحو ما حصل في: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا.

حيث باتت الجهود تتركز حول تأهيل مهندسي المستقبل في مختلف جوانب التطور المدني، من خلال تزويدهم بالعديد من صنوف المعرفة على غرار: علوم المادة والحياة، العلوم الاجتماعية، إلى جانب تقنيات الهندسة وتنظيم الأراضي وما شابه ذلك من وحدات تعليم⁶.

2. اغتراب التكوين المعماري في البلاد النامية :

مؤتمرات الأمم المتحدة إلى أن تكوين المماريين والعمرانيين في البلاد النامية غير مناسب ومنعزل عن واقع الحياة الاجتماعية، تزيد من حجم إرهاباته إفرازات الذهنية السوسيوثقافية المكتسبة في دورات التكوين الخارجي بأوروبا وأمريكا، كعامل دخيل وغير مكيف للاستجابة لمتطلبات البيئة المحلية، رغم أن المماريين في هذه البلاد في مسار نشأتهم واختيارهم لهذا التخصص كانوا يأتون غالبا من الطبقات الاجتماعية الوسطى، -وذلك بخلاف ما كان عليه الحال مع المماريين الأوروبيين سابقا والذين كانوا نتاج الطبقة البرجوازية -، لكنهم لم يتشبعوا في تكوينهم بقيم تلك الطبقة، وحينما يعودون إلى أوطانهم في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية نجد أنهم رغم مستوى تكوينهم العالي، إلا أنهم من ناحية التأهيل السوسولوجي غير م مهلين للعب الدور المرسوم لهم والمحدد سلفا، فهم لا تتوفر لديهم سوى فكرة الخلية السكنية ذات المساحة الصغيرة والتي تحتوي فقط على: غرفة، صالون، مطبخ وحمام... ولا يصبح السكن في رأيهم سوى بناء من مواد ثابتة. كما أن فكرة الاستعانة بالخبرات والكفاءات الأجنبية ذات المستوى المهني والفني العالي لم تؤت أكلها المرجو، بفعل افتقارهم إلى البعد السوسيوثقافي الواجب مراعاته واعتماده في تلك المجتمعات.

هذا الوضع، استنفر جهود الأمم المتحدة وقادها إلى طرح عدة مبادرات الميدانية، يتقدمها المشروع التكويني الخاص بمعماري هذه البلاد والذي اصطلح

على تسميته ب: "المعماريين الحفاة*"، والذي تم إطلاقه سنة 1978 بمدينة إنشليد بهولندا، والذي تبناه في حينها المؤتمر العالمي للمعماريين، والذي كان الغرض منه تاهيل جيل جديد من منتسبي حقل العمارة ليس في مجال المهارات التصميمية فقط، بل أيضا فيما يتعلق بالممارس بنمط حياة سكان هذه البلاد، بشكل يجعلهم قادرين على معالجة مشكلات إسكان الفقير وغيرها من التحديات المحلية، بعيدا عن الحلول التراجيدية التي ألفوها تكوينا وممارسة⁷، إلى جانب إشرافها على العديد من عمليات إعادة الرسكلة في كل من: الهند، فنزويلا، البيرو... إلخ⁸.

وخلال السنوات الأخيرة نظم الاتحاد الدولي للمعماريين UIA مؤتمرا علميا تحت عنوان: "التعليم المعماري في الألفية الجديدة"، حيث اجتمعت مجموعة كبيرة من أساتذة العمارة حول العالم لعرض مشكلات التعليم المعماري بالدول المتخلفة، وصياغة مجموعة من القرارات لتطوير التعليم، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار أن تكون قرارات التطوير عامة، حتى يمكن تطويعها طبقا لظروف السوق الاقتصادية والثقافية المختلفة الدول. وذلك حتى يكون المنتج المعماري مرتبطا ارتباطا وثيقا بالبيئة الطبيعية من ناحية، وبالتراث الثقافي للمجتمعات من ناحية أخرى، وأن يكون لدى المعماري القدرة على استيعاب المفاهيم السائدة في مجتمعه، وإعطاء تعبيرات عملية تتعلق باحتياجات الأفراد، وذلك فيما يتعلق بالتنسيق الفراغي ومفاهيم التصميم وتقنيات الإنشاء...⁹.

3. الهندسة المعمارية في الجزائر: مسار النشأة والتطور: تعود بداية

التأسيس الحقيقي لتخصص الهندسة المعمارية والعمرانية في الجزائر إلى ما بعد سنة 1967، حيث حظي بقسط كبير من الأهمية في استراتيجية التنمية الوطنية، نظرا لدوره الكبير في تحقيق الإقلاع التنموي في شقه العمراني، في ظل إصرار الجزائر على المضي قدما في خوض غمار الحداثة المعمارية والعمرانية وتنفيذ برامجها التنموية العملاقة في شتى الميادين (صحة، تربية، تعليم عالي...)، حيث سارعت السلطات العمومية إلى محاولة سد الفراغ والعجز العددي في الإطارات الفنية القادرة على إدارة شؤون هذا القطاع، عبر إيفاد بعثات طلابية

لكبريات المدارس العالمية في هذا المجال، إلى جانب استقطاب أسماء لامعة من شتى أصقاع المعمورة، على غرار البرازيلي **أوسكار نييري O.Niemeryer**، والياباني كنزو تانج **K. Tangé**.. وآخرون كثيرون غيرهم¹⁰.

وقد حاولت الاستفادة منهم في مجالي الإنتاج المعماري والتكوين معا، لا سيما بعد إحدائها لتكوين أكاديمي في هذا الاختصاص منذ منتصف السبعينات وإنشائها للشهادة مهندس، بشكل سمح تدريجيا بارتفاع معدل إشارات الهندسة المعمارية، حيث بعد أن بلغت نسبة المتخرجين سبعة وثلاثين (37) مهندسا في سنة 1969، ارتفع هذا العدد في سنة 1976 إلى 70 مهندسا، ثم 800 مهندس في سنة 1982 قبل أن يتضاعف أربع (04) سنوات بعد ذلك إلى 5751 مهندس¹¹.

التطور الكمي في عدد منتسبي هذا القطاع لم يتوقف عند هذا الحد، بل أخذ في التضاعف أكثر لاحقا بفعل التوسع الكبير في فتح أقسام ومعاهد الهندسة المعمارية والعمرانية عبر مختلف مؤسسات التعليم العالي (العاصمة، قسنطينة، وهران، سطيف، بسكرة، باتنة، بشار، تبسة...)، حيث قدر عدد المسجلين منهم ضمن الجدول الوطني للمهندسين المعماريين ما بين سنتي (1996-2003) ب: 4809 مهندس¹²، وهو ما يعطينا نظرة دقيقة عن حجم الاستثمار الذي تم في مجال التكوين محليا وخارجيا.

4. الغرض من التكوين السوسولوجي: طبيعة المهام المسندة للمعماري

تجعل الجزء الأكبر من تفكيره منصبا دائما على التفاصيل التي تقتضيها عمليات التصميم، وكيفية إعداد أفضل تصور للإضاءات والمحيط المخصص للسكن من طرف أفراد المجتمع، الأمر الذي من شأنه أن يجعله يغفل متغير أساسي في معادلاته التصميمية وهو الآخر سواء كان فردا أو جماعة (حاجياتهم، رغباتهم... إلخ). ونتيجة لهذا فإن المعماري يحتاج دائما مساعدة وتوضيحات أكثر تقدمها له العلوم الاجتماعية، وذلك من أجل تفكير واعٍ في التعقيدات السكنية، وكذا لتهديب هندسته لتتناسب مع متطلبات الواقع الذي توجه إليه.

هذه الحقيقة، تجعل الغرض الأول المرجو تحقيقه من وراء إدراج السوسيولوجي في حقول الهندسة المعمارية والعمرانية، ليس أبدا رغبة في تكوين مهندسين معماريين سوسيولوجيين¹³.

أي أشخاص ذو معرفة واسعة يقومون بأبحاث كبيرة في مجال العلوم الاجتماعية، كون أن التعقيد والتشعب الذي يطبع الأبحاث في هذا الميدان تجعل الأمر غير قابل للتجسيد على النحو الأمثل، أضف إلى ذلك وفرة المختصين في هذا الميدان والذين يتمتعون بتأهيل عالي ورصيد خبرات يعتبر، بقدر ما هو محاولة لتبصرة المعماري لهذه الجوانب وتمكينه من إدراك حقيقة اجتماعية جد هامة اسمها الإنسان أو الجماعة الإنسانية، والتي تختلف ظروفها وحاجياتها ومتطلباتها من جماعة إلى أخرى، ومن بيئة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، وليس مجرد حزمة معارف معينة ومحددة بدقة يتم تحفيظها للمعماري ليقوم بعد ذلك باجترارها دوريا عند كل عملية تصميم أو مشروع عمراني. بشكل يسمح له بتعميق فهمه لأهمية وضرورة مراعاة ذلك في إعداد خياراته الفنية والتقنية فيما بعد. والتوصل لتحقيق ذلك يقتضي أن يتمتع المعماري بقدر كافي من المعرفة حول طبيعة المجتمع، والعوامل المكونة له وكذا المكونات الداخلية فيه، فكيف يتسنى له القيام بذلك؟.

إن معرفة الآخرين تستوجب دائما ضرورة الحصول على معلومات كافية ومناسبة حولهم، وهذه الأخيرة تعد من صميم إنتاج العلوم الاجتماعية، وللمهندسين في هذه الحالة طريقتين لتوفير المعلومات حول الآخرين، وذلك إما أن يستعمل ما أنتجه له الآخرون من أهل الاختصاص وبلورتها بالشكل الصحيح أو أن يبادر بإنتاجها بنفسه، وفي هذه الحالة يجب أن يكون على دراية دقيقة وإطلاع كافي على ثلاث (03) معارف مهمة، لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق ما يلي:

- تعلم طرح الأسئلة الجيدة والمناسبة.
- تعلم البحث عن المعلومة.
- تعلم أن يكون متقنا على المصطلحات الجديدة وتطويرها.

وتبقى العلوم الاجتماعية هي أكبر ممول بالمعلومات حول الآخرين، والمعماري مطالب بالخوض في هذه العلوم إبان فترة تكوينه، بشكل يجعله قادرا على حسن استغلال المعلومات التي تنتجها له هذه العلوم¹⁴. وهو نا يتجلى في تقديرنا الدور الثاني لهذا النوع من التكوين، والمتمثل في كونه نوع من التأهيل الغرض منه إيجاد آليات التواصل والتكامل بين المعماري والسوسيولوجي، وذلك من خلال القدرة على التخاطب بلغة علمية دقيقة، وإجادة الفهم والاستعمال بصورة حسنة للحقائق السوسيولوجية التي تتوفر بين يديه.

5. التكوين السوسيولوجي للمعماريين في الجزائر : عرف نظام التكوين

العلمي للمعماريين في الجزائر منذ تاريخ نشأتها وإلى غاية يومنا هذا مسارين رئيسيين، أولهما يعرف بالنظام الكلاسيكي وأمتد إلى غاية نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة تقريبا، والآخر سمي بالنظام الجديد والذي يعرف اصطلاحا باسم نظام (L.M.D)، والذي شرع في تطبيقه مطلع الموسم الجامعي 2004/2005 فقط، وهو يمثل اليوم الشكل الوحيد للتكوين في قطاع التعليم العالي في الجزائر . والldان كرسا تدريس السوسيولوجيا ضمن وحدات تكوين هذا الحقل كما سيأتي بيانه معنا في التفصيل اللاحق.

1.5. في النظام القديم: اتجهت عمليتي تقويم وإصلاح منظومة التعليم

والبحث العلمي في الجزائر التي تمت في جانفي 1976 إلى مجارة التطور الملموس في البحث والفكر الهندسي المعاصر ، وفق ما تقتضيه متطلبات ورهانات تلك المرحلة محليا، والتي مست في جانب منها العلاقة بين التكوين والمحيط السوسيو مهني.

هذا الإصلاح، هو الذي هندس صورتها التي عرفت بها إلى غاية مطلع الألفية الجديدة، رغم وجود بعض الإصلاحات الجزئية المتعاقبة والتي لم تؤثر في مضامين الإطار العام السابق، حيث ضبطت مدة التكوين بخمسة (05) سنوات¹⁵، يتم فيها التدرج في التناول المنهجي للمقاييس المقررة رسميا ، والمقسمة إلى: مقاييس تقنية وأخرى تطبيقية وثالثة اجتماعية تم إدراجها ضمن منظومة التكوين

المعماري للسنتي الثانية والثالثة، وهي: ديموغرافيا العمران، الاقتصاد، وعلم الاجتماع، حيث يعد هذا الأخير المقياس الوحيد المعتمد في سنتين متتاليتين ، كما سيتضح م ع ما خلال الجدول اللاحق.

جدول رقم (01) يوضح نوع وحجم التكوين في السنتين الثانية والثالثة نظام كلاسيكي

السنة الثالثة			السنة الثانية		
النسبة	الحجم الساعي الأسبوعي	المقاييس	النسبة	الحجم الساعي الأسبوعي	المقاييس
50%	12 ساعة	الورشة	31.58%	09 ساعات	الورشة
12.5%	03 ساعات	الهيكلية	10.52%	03 ساعات	البناء
		التجهيز			مقاومة المواد
		سوسيولوجيا			تاريخ العمارة
6.25%	01.5 ساعة	البناء (السداسي الأول)			اقتصاد
		طبوغرافيا (السداسي الثاني)			سوسيولوجيا
		مصطلحات			ديموغرافيا
100%	24 ساعة	المجموع	5.26%	01.5 ساعة	مصطلحات
			100%	28.5 ساعة	المجموع

Source: EPAU: **Programme officiel d' architecture**, Alger, Mai 1984, pp. 48-60.

2.5. في النظام التكويني الحديث : شرعت وزارة التعليم العالي والبحث

العلمي مطلع سنة 2004/2005 في إدخال إصلاحات عميقة على هيكلية التعليم ومحتويات البرامج البيداغوجية، حيث ارتكزت الهيكلية الجديدة على إلغاء شهادة المهندس التي كان معمول بها سابقا، وإعادة تنظيم التعليم في طور ما قبل التدرج ليصبح موحد بين جميع التخصصات الاجتماعية منها والتقنية، حيث أصبح هذا الطور يضم شهادتين وهما: الليسانس (بكالوريا+ دراسة لمدة 03 سنوات) والماستر (الليسانس + دراسة لمدة سنتين)، أما ما بعد التدرج، فيتوج بالحصول على شهادة

دكتوراه بعد مدة بحث وتكوين تستغرق ثلاث (03) سنوات، شريطة اجتياز الطلبة الحاصلين على شهادة الماستر مسابقة وطنية.

هذا الخيار، كان الغرض منه الارتقاء بنظام التعليم في الجزائر ليكون في مستوى تنظيم أنظمة التعليم العالي المعمول بها في البلدان الانجلوسكسونية، لا سيما بعد أن سارعت لتبنيه مؤخرا أغلب بلدان الفضاء الأوربي ما جعله يأخذ طابعا عالميا. فضلا على أنه سيمكن من تسهيل المبادلات التي باتت ضرورية في المستوى الجامعي إلى جانب الاعتراف المتبادل بالشهادات¹⁶.

ويتيح هذا النظام التعليمي مرونة جد عالية لقطاع التعليم العالي، سواء في مجال اعتماد التخصصات الجديدة أو إلغاء أخرى بعد انتفاء الحاجة إليها، وذلك بغرض مواكبة التكوين للتحديات العلمية العالمية التي تحيط بنا من كل جانب، وكذا احتياجات سوق العمل محليا ووطنيا. كما أن الاصلاح لم يستهدف فقط بنية النظام التعليمي بل أيضا محتوياته، فقد استهدفت الجهود المبذولة كذلك تحيين برامج مختلف التخصصات الجامعية لتصبح أكثر اندماجا في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، كما ستحسن من مردودها الداخلي والخارجي، وتمد التعليم العالي بالمرونة اللازمة وقدرة أكبر على التكيف مع المستجدات الجديدة¹⁷.

وتكريسا لهذه الغايات، فقد استندت عملية إعداد برامج التكوين والتي باتت تسمى في الوضع الجديد بعروض التكوين، على مبدأ غير مسبوق في عرف الجامعة الجزائرية يقضي بضرورة تولي فريق التكوين المشكل من أعضاء هيئة تدريس ذلك التخصص، مسؤولية تحضير وإعداد تلك العروض بما يتناسب مع أغراض ومتطلبات التكوين في كل تخصص.

هذه الفلسفة الجديدة، قادت إلى فتح العشرات من مشاريع التكوين في الجامعة الجزائرية بمسميات مختلفة ومحتويات غير متجانسة حتى بين تلك التي تنتمي إلى نفس التخصص، الأمر الذي كانت له تداعياته بعد ذلك على واقع محتويات التكوين التي جرى إعدادها، حيث شهدت هذه المرحلة إنتاج عدد كبير من عروض التكوين غير المتجانسة ضمن نفس الحقل، بعد أن بات لكل قسم

هندسة معمارية وعمرانية في الجزائر عرض تكوين خاص به، والذي يتشابه مع غيره في بعض التفاصيل ويختلف عنه في تفاصيل أخرى، وذلك في ظل تباين وجهات نظر فرق التكوين داخل كل جامعة إزاء جوهرية بعض المقاييس أو الوحدات التكوينية من عدمها، كما تحولت الكثير من المقاييس من مصاف المهمة إلى الأقل أهمية، وتقليص الحجم الساعي المخصص لها من خلال الاكتفاء بتدريسها في سداسي واحد بدل من سداسيين... إلخ، بشكل يمكن تلمسه بوضوح في حالة علم الاجتماع.

وتقطنت الوزارة الوصية خلال السن وات الأخيرة لهذا الإشكال، الأمر الذي دعاها إلى التدخل ومحاولة إصلاح الوضع من جديد، وذلك من خلال لجوئها إلى مراجعة العدد الكبير من عروض التكوين المعتمدة وتقليص عددها، إلى جانب توحيد البرامج والمقررات الدراسية على المستوى الوطني، لتفادي التفاوت الذي حصل سلفا في هذا المجال، وهو ما أفضى إلى إعداد مقررات موحدة بين كل الجامعات الوطنية.

والخاسر الأكبر في هذا الهيكل الجديدة والمراجعة التي تمت لمحتويات التكوين هي مقاييس العلوم الاجتماعية على اختلاف مسمياتها، فبعد أن تم إسقاط مقياس علم السكان نهائيا من مسار التكوين بشقيه (ليسانس وماستر)، شهد مقياس علم الاجتماع كذلك انحدار في المرحلة الأولى على مستوى العديد من العروض التكوينية، حيث في الوقت الذي حافظت فيه بعض فرق التكوين على وجود مقياس علم الاجتماع ضمن المقاييس المدرسة في طور الليسانس ضمن خانة المقاييس الاستكشافية، كما هو عليه الأمر بالنسبة للمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية (EPAU).

حيث قامت فرق التكوين في بعض الجامعات الأخرى باستبداله بمقياس علم النفس الفضائي كما حدث في جامعة بسكرة، على أن ي خلفه في السداسي الثاني مقياس منهجية البحث. وتأكيد ذلك يتضح بشكل جلي في المضامين التي انطوت عليها العروض الأخيرة ذات الصبغة الوطنية، حيث تم التراجع نهائيا عن تدريس

كل من علم الاجتماع وعلم النفس الفضائي، وحل محلها تخصص جديد وهو الأنثروبولوجيا، حيث يعرف السداسي الثالث من الطور الأول تدريس أنثروبولوجيا المجال ضمن الوحدة الأفقية، في حين يشهد السداسي الرابع من نفس الطور تدريس أنثروبولوجيا السكن ضمن وحدة المنهجية كما هو موضحا في الجدول أدناه.

المؤشر الآخر الذي يمكن الاعتماد عليه أيضا لتأكيد ما نصبو إليه، يتمثل في حجم التخصيص الزمني المرخص به لهذا المقياس، فبعد أن كان التخصيص الزمني متاح لمقياس علم الاجتماع في النظام الكلاسيكي جد مقبول، كونه اشتمل على أربع سداسيات بحجم ساعي أسبوعي يقدر بثلاث (03) ساعات أسبوعيا، فإن الأمر اختلف بعد ذلك كثيرا في السنوات الأولى من النظام الجديد، حيث لم يتجاوز في المقررات الدراسية للكثير من الجامعات حد الساعة ونصف (1:30) أسبوعيا. وبعد إعادة النظر في البرامج الرسمية وإخضاعها لمعايير موحدة على المستوى الوطني، بات الحجم الساعي المخصص للمقياس الأنثروبولوجيا يختلف من سداسي لآخر، ففي الوقت الذي يقدر فيه بساعة ونصف في السداسي الثالث، نجده يقدر في السداسي الذي يليه بثلاث ساعات (محاضرة وحصة للأعمال الموجهة).

جدول رقم (02) يوضح مقاييس التكوين لتخصص السنة الثانية هندسة معمارية: L.M.D

السداسي الثالث			السداسي الرابع		
نوع الوحدة	اسم المقاييس	الحجم الأسبوعي	نوع الوحدة	اسم المقاييس	الحجم الأسبوعي
رئيسية	ورشة	09 سا	رئيسية	ورشة	09 سا
	تاريخ العمارة	03 سا		تاريخ العمارة	03
	نظرية المشروع	01:30 سا		نظرية المشروع	01:30 سا
استكشافية	التحليل الفضائي	03 سا	المنهجية	بناء	03 سا
	مصطلحات	01:30 سا		الجغرافيا السكانية	01:30 سا
	مقاومة المواد	3 سا		التصميم بالإعلام الآلي	03 سا
	أنثروبولوجيا المجال	01:30 سا		أنثروبولوجيا المسكن	01:30 سا
أفقية	أنثروبولوجيا المجال	01:30 سا	استكشافية	مقاومة المواد	01:30 سا
			أفقية	خرجة ميدانية	//

Ministere de l'enseignement superieur et de recherche scientifique: Offre

.de formation architecture : licence academique, 2017/2018, **Alger**, pp.55-64

6. اختلالات تحف التكوين الاجتماعي للمعماريين: يمثل التكوين حجر

الأساس في معادلة الممارسة المعمارية، وجزء كبير من تركيبة الهوية المهنية للمعماريين، هاتها الأخيرة التي سوف تتجسد فيما بعد إما في شكل مبادئ ذهنية تصنع العقيدة المهنية للمعماريين أو إنتاج معماري وعمراني، لذا فإن أي خلل أو قصور يطبع هذا المسار ويحفه ستتبين آثاره بشكل جلي مستقبلا، وهو القصور الذي سوف نحاول تبين بعض جوانبه في التفصيل الوارد أدناه.

1.6. التبرك بالتركيب في ظل عدم نضج وعي الطلبة : طبيعة مسار التركيب

المبرمج إداريا والمعتمد رسميا ضمن هذا الحقل، والمؤسس على منظومة قواعد تقنية محضنة تستدعيها نوعية أو متطلبات الممارسة المهنية المنتظرة منه كتخصص ذو شأن معين وانشغال محدد، تجعل من الطلبة منذ الوهلة الأولى للاتحاقهم به في رحلة استكشاف لماهية هذا التخصص، ومحاولة فهم لطبيعة المهام والأدوار المطالبين بالاضطلاع بها، والتي تختزل في كون الهندسة المعمارية كتخصص مؤسس للإجابة على متطلبات محددة والتمشي مع ظروفها الفيزيائية بالدرجة الأولى، وهو ما يجعل منها مجرد أشكال فنية ورسومات تخطيطية، وممارسة تختص أكثر بالخوض في التفاصيل المورفولوجية للإطار المبنى والتعامل مع السلالم الفنية الصغيرة والنوعية الجمالية في المقام الأساسي والدائم.

هذه المعطيات، تجعل المعماريين اليوم وبحكم تزايد انصرافهم للجوانب الأكثر تخصصا في احترافهم مثل التجهيزات، بناء المدارس، والمسكن... إلخ، قد برمجا أليا لاهتمام أقل بتلك العلاقات القائمة بين البناية ومستعمليها، وما تتركه مجموعة الأبنية من أثر في المحيط السكني وفي نشاط الأفراد وحركة المركبات، وصلة هذا كله بالفراغ والتهيئة المقترحة لاحقا ودلالاتها الرمزية لدى الساكنين فيها... إلخ، بشكل يجعل من الأفعال المعمارية كإنتاج نهائي مجرد تجسيد حرفي لأشياء معروفة مسبقا لهم، حيث أصبحت مفهوم الهندسة مرادف لعمليات التوليد الجاهز والمتكرر حرفيا، أو التعود والتألف على المعالجات التفكيكية والجزئية المبالغ جدا في تعظيمها، أين يقوم التركيب الذهني والفني فيها على ممارسات معزولة عن كل الحقائق الاجتماعية، وتختفي جل عمليات التفاعل بين الجوانب الأساسية والثانوية في التركيبة الكلية للمجال المديني، وتنتهي في الفضاء كل المعطيات الأخرى التي تستدعي ضرورة التنسيق وحمية التفكير في كيفية وحدود وصور تأثيرها الآني والبعدي، وهو ما يتنافى مع أبسط بديهيات الفعل والممارسة المعمارية.

هذا الشكل من المعالجة المعمارية، خلق فراغا بين وحدات ومقاييس الهندسة المعمارية، بشكل يجعل من مسألة إدماج مقاييس العلوم الاجتماعية (السوسيولوجيا الحضريّة سابقا ثم علم النفس الفضائي فيما بعد والأنثروبولوجيا الحضريّة الآن) في المستوى المبكر المعتمد حاليا، عملية غير مفهومة بتاتا لا في صلتها بالتخصص ككل ولا حتى في فائدتها الأنية والبعديّة، وهو ما يطرح إشكالية مدى استيعاب المهندسين المعماريين لهذه الجوانب، وذلك في ظل عدم الجاهزية الذي يطبع استعداداتهم الفنية والذهنية لاكتساب هذا الدعم المنهجي الغامض بالنسبة لهم، وهو ما يعلق عليه أحد المهندسين الذين تسنى لنا مقابلاتهم بقوله: " ما فهمتش واش ندير وبالسوسيو *Socio* في الهندسة المعمارية "، وهو ما يجعل بإسقاط حجم وأولوية هذا الجزء من التكوين إلى الدرجات الدنيا بين بقية جوانب التكوين الأخرى، ومن ثمة بداية ضياع العلاقة بين المنتج والإنتاج والمستهلكين له¹⁸.

2.6. القطيع بين وحدات ومفاصل التكوين المختلفة : الوجه الآخر للتأزم

الذي يطبع عملية التكوين السوسيولوجي في حقل الممارسة المعمارية، رتلّمسه في الانطباع العام المؤسس منذ الوهلة الأولى نحو التكوين لدى طلبة هذا التخصص، سواء من حيث حجم أو نوعية أو عمق الاهتمام العملي الانتاجي الخاص بكل مرحلة من المراحل الثلاثة، والمستمد سواء من خلال إطارات التكوين ذاتهم أو حسب متطلبات النظام التكويني المعتمد ككل، مبني على اعتقاد قطعي قائم على امتياز بعض المقاييس على غيرها، حيث يتجلى بشكل جد واضح احتكار مقياس الورشة لكل الاهتمام في عملية التكوين القاعدي العام، وذلك نظرا لما يستأثر به من حجم زمني كبير مقارنة بغيره من ناحية، وبما يتطلبه من جراء ذلك من جهد ذهني وجسدي عالي، أو بما يمثله أيضا من نسبة عالية في عملية النجاح النهائي لا سيما في النظام القديم، حيث تغيب فيه فرص وإمكانات الإنقاذ كفرصة أخرى للاستدراك السنوي (*system modélare*)، إضافة إلى فعاليته حتى في جوانب الممارسة المهنية بعد ذلك¹⁹. أما اليوم فهو يشغل لوحده ما يسمى الوحدة الرئيسية.

هذا الرأي تؤكدُه أيضا تحليلات الباحثة **أسيا بوعجاجة** والتي تخلص من خلال دراستها حول وضعية تعليم الهندسة في الجزائر والموسومة ب:
 Reflexion sur l'enseignement de la deuxième année
 ،architecture

إلى أنه يمتاز بسكون كبير، فهو تقريبا معزول عن كل حقيقة وواقع ميداني، وذلك نتاج القطيعة السائدة بين ما يُلقين خلال المحاضرات والأعمال الموجهة والتطبيقية، وبين ما هو قائم فعليا على أرض الواقع، حيث نجد أن الكثير من التشريعات والتفاصيل الفنية والتقنية التي تضبط أداء هيئات التعمير والإسكان والتجهيز المختلفة، تظل حبيسة أدراج هذه الهيئات وخارج دائرة اهتمام القائمين على هذا الشأن. كما أن العلاقة بين وحدات التكوين الثلاث المبرمجة لفائدة طلبة السنة الثانية وهي الورشة من جهة، والفروع التقنية من جهة ثانية، وفروع العلوم الإنسانية من جهة ثالثة تقريبا منعدمة²⁰.

ومرد ذلك في تقديرنا، أن أغلب مشروعات الطلبة في مقياس الورشة هي عبارة عن مشاريع يغلب عليها الطابع الافتراضي، والغرض الأساسي منها هو التدريب على التحكم في مفاهيم العمارة، وكيفية إعداد برنامج معماري، ومحاولة تنمية القدرة على التخيل والإبداع لدى الطلبة، في وقت نجد فيه أن قطاع كبير من المشتغلين في حقل التدريس لم يسبق لهم ممارسة التصميم المعماري ميدانيا. فعدم الارتباط والتكامل بين مضامين التكوين الذي وقفت عليه الباحثة، يجعل من مبادئ المقاييس التقنية المدرسة والمفاهيم السوسيولوجية المدرجة في صلب عملية التكوين، تبقى غير ذات صلة فعلية فيما بعد بالنسبة للمشاريع التي يقدمها الطلبة على مستوى مقياس الورشة، وهو ما ي جعلها بشكل دائم خارج جدول اهتمامهم. حيث أن انغماس الطلبة في هذا النوع من المعالجات، كان يفترض أن يكون منطلقه اجتماعي قبل أن يكون فني تخيلي، كون التصميم المعماري لـ:متنزه، تجمع سكني، مكتبة، مطار أو أي منشأة أخرى كانت، فإن الثابت في كل هذا هو

الإنسان كمستعمل لها، فأين محل السلوك الإنساني للفرد أو الجماعة من كل هذه العملية؟.

هذا النوع من السلوك والتوجيه المهني الواعي أو غير الواعي، يتسبب بعد ذلك في تنشئة نزعة إيديولوجية في التكوين مرتكزة على النفعية والمصلحة الظرفية الضيقة، والتي تقوم على مراعاة الاستثمار في بعض المفاهيم الأساسية على أنها الأهم في التكوين وفيما بعد التكوين. فمن هنا إذن يتعلم الطلبة أن يغفل المجتمع ويسقطه من كل مقاربتة، ولأن واقع التكوين في البلاد النامية متقارب إلى حد بعيد في فلسفته العامة على الأقل، فإن صدقية هذا التحليل تتأكد أكثر فيما يذهب إليه المعماري المصري الكبير **محمد عبد الباقي إبراهيم**، وهو يشخص واقع التكوين في أقسام العمارة بمصر حين يقول:

"... نجد أن الغالبية تتجه إلى تعظيم أهمية الشكل في التصميم المعماري على حساب المضمون، وذلك لسهولة التشكيل المعماري بأشكال جديدة تبهر المشاهد لها. وينساق أغلب أعضاء هيئة التدريس وراء الشكل والإخراج البراق والألوان والمناظير المرسومة بالكمبيوتر، وتقل عندهم الأهمية الوظيفية والمضمون في العمارة والتي بدونها لا يصبح للمشروع فائدة، وذلك بدعوى إطلاق يد الطلاب في التفكير والتحرر من كل محدد وإطلاق العنان للفكر الخلاق. ولكن كيف يتحقق ذلك في الواقع التعليمي"²¹.

هذا الرأي يدفعنا لأن نتساءل ما الذي يمنع أن تتقاطع عدة مقاييس (كعلم الاجتماع، الاقتصاد العمراني، التشريع العمراني، الجغرافيا) في صناعة محتوى مقياس الورشة؟. فذلك في اعتقادنا ليس انتقاصا من قيمة أحد ولا تعظيم لقيمة أحد، ولكن هو تأكيد لشيء واحد وهي أن العمارة والعمران كمفهوم وممارسة ليست معزولة عن واقعها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

إن الوصول إلى إدراك هذه الغاية وتكريسها فعليا أمر منوط بفريق التكوين، فليس هناك على مستوى التشريع سواء في النظام الكلاسيكي أو الجديد (L.M.D) ما يمنع وجود مثل هذه المبادرات، لكننا نعتقد أن النظرة أو المفهوم السائد داخل

المشتغلين والمشرفين على مقاييس الورشة هو الذي يحول دون تكريس ذلك. لقد سبق لي من خلال تجربتي الخاصة أن تلقيت مقترحات من طرف بعض الأساتذة للمساهمة في تطعيم مقياس الورشة، ورغم أن الفكرة لم تتجسد على أرض الواقع لاعتبارات خارجة عن نطاق الطرفين، إلا أن ذلك يعد مؤشر بالغ الدلالة على أن هناك من أساتذة الاختصاص من يتحسس هذه الإشكالية ويحاول التغلب عليها.

3.6. من يؤطر التكوين السوسولوجي؟ : وهو يعد واحدة من أهم العقبات

التي تعترض مسار التكوين الجيد للمعماريين، إذ أن الحرص على التوصل لتكوين سوسولوجي ذو جودة في حقل العمارة، يقتضي من وجهة النظر البيداغوجية ايكال مهام الإشراف والتأطير لمختصين في هذا المجال، من الذين يتمتعون بمعارف وخبرات كافية تخولهم تبصير الطلبة بفائدة هذا المقصد وغاياته. والذين عليهم أن يسعوا جاهدين لجعلهم قادرين على إنتاج المعارف التي يحتاجونها في مشاريعهم²²، وكذا كيفية التعامل معها من أجل أفضل استثمار لها. إلا أن واقع الحال مغاير لذلك تماما، ذلك أن الشيء الملاحظ على مستوى العديد من أقسام الهندسة المعمارية في الجامعات الجزائرية، هو افتقارها منذ سنوات طويلة إلى هذا الصنف من المختصين، الأمر الذي كان يدفع مجمل رؤساء الأقسام إلى التفكير كل سنة في كيفية تجاوز هذا الإكسال، والبحث عن كيفية القيام بإسناد بيداغوجي ناجح لهذا المقياس، وذلك عبر طرق أحد الحلول الآتية:

- التوجه بطلب الاستعانة بأساتذة من أقسام علم الاجتماع المتواجدة ضمن نفس الجامعة، وذلك بصرف النظر عن نوعية الاختصاص الذي يحوزونه (علم اجتماع التربية، علم اجتماع ثقافي ... إلخ)، مستفيدين في ذلك من حالة التشبع التي تعرفها بعض أقسام هذا الاختصاص.
- التواصل المباشر مع طلبة الدراسات العليا اختصاص علم الاجتماع، خاصة في حالة الجامعات التي تحوز على أقسام في التخصص المذكور، وذلك

بفعل عزوف أقسام علم الاجتماع عن توجيه أساتذة هذا الاختصاص لتدعيم تخصصات مجاورات لسبب أو لآخر.

➤ إسناد المقاييس إلى أساتذة من قسم الهندسة المعمارية، وذلك سواء في إطار ودي تملبها تغليب بعض أعضاء هيئة التدريس للمصلحة العليا للقسم والتخصص، أو في إطار إداري بحث يقوم على استكمال الحجم الساعي للتكليف البيداغوجي للأستاذ المنصوص عليه قانونا.

هذه الحلول الثلاثة، تجعل أصحابها عاجزين في ظل افتقارهم للأدوات والمفاهيم الكافية التي تخولهم التحكم الجيد في مفاصل هذا التكوين، وبالتالي غير قادرين عن إدراك المقاصد الحقيقية وبلوغ المرامي المتوخاة منه، وذلك رغم الجهود التي يبذلونها ما يجعلهم يتحولون نحو مفهوم تسيير زمني لحصص هذا المقياس أكثر من تدريسه.

واليوم بعد إسقاط مقياس علم الاجتماع نهائيا من المقاييس المدرجة في تكوين المعماريين، وتعويضه بمقياسي: أنثروبولوجيا المجال وأنثروبولوجيا المسكن نجد بأن القائمين على هذا الاختيار لم يأخذوا هذا الأمر بعين الاعتبار، ذلك أن نفس الإشكال السابق سوف يتكرر مرة ثانية خاصة وأن أقسام أو شعب الأنثروبولوجيا في الجامعة الجزائرية جد قليلة (حوالي 06 أقسام فقط)، وأنه في حال وجودهم فإنهم بعيدون كل البعد عن اختصاص المجال والسكن. فكيف سيتم التعامل مع الأمر حينها؟ ومن يتحمل تبعات ذلك؟.

لكن الأكيد هو أن ضعف التكوين سيكون هو العائد، وأن الثمن سوف يدفعه الطلبة في المرة الأولى والمجتمع في المرات الأخرى.

4.6. ضعف محتوى التكوين في المقررات الدراسية : المحتوى الدراسي

للسداسي الأول من السنة الثانية في النظام القديم، جاء مقسما إلى ست (06) محاور أساسية، الغرض منها محاولة التأسيس لقاعدة نظرية في علم الاجتماع لدى طلبة الهندسة المعمارية، وذلك عبر إثراء رصيدهم التكويني بعدد من المفاهيم السوسيولوجية والتي من شأنها أن توسع مداركهم المعرفية وتزودهم ببعض الأفكار

المتعلقة بالمجتمع بصفة عامة ²³. ذلك ما تدلنا عليه النظرة المتخصصة لعناصر

هذا المقرر، أين نجد أن كل محور منها يعالج مجموعة مفاهيم معينة، ف:

جدول رقم (03) يوضح المضامين الدراسية للسداسي الأول من السنة الثانية كلاسك

اسم المحور	المحتوى
المحور الأول	يختص بالتفصيل في مفهوم التكيف الاجتماعي (نوع وشكل التكيف، تكوين الأدوار، تعددية، الشخصية الأساسية، أفراد، قواعد، قيمة، ثقافة...)
المحور الثاني	يعالج مفاهيم الاندماج والتوازن الاجتماعي والمنظمة (نوع وشكل الاندماج، التبادلات وشروط التبادلات، أشكال ووسائل الرقابة الاجتماعية، أشكال وأساس وأنواع السلطات، الانحراف النفسي، وأخيرا مفهوم النظم الاجتماعية وحدودها)
المحور الثالث	يخوض في مفهوم: التفاوت الاجتماعي والطبقات الاجتماعية، وذلك عبر تناول مختلف أشكال التفاوت، وكذا تجزئة العينات باعتبارها شكلا للتفاوت، وهيكلة الطبقة باعتباره نظام انتاج التفاوت ووسيلة لمحاربته.
المحور الرابع	يتعرض لمفاهيم: النزاعات، التوترات وعدم التوازن، وذلك من خلال التفصيل في الفروق بينها، نوع وأصل ووظيفة عدم التوازن، التوترات وأبعادها النفسية والسوسيولوجية، النزاعات حسب جزافها وطرق إزالتها، والمجتمع باعتباره نظام مفتوح.
المحور الخامس	يستهدف ضبط معنى التغيرات الاجتماعية، من خلال ثلاث (03) نقاط فرعية، وهي تحديد وترتيب التغيرات الاجتماعية، ثم تغير النظام الاجتماعي، والتغير داخل النظام الاجتماعي (تغيرات التكيف، تغيرات التعويض، التغيرات العارضة).
المحور السادس	ويثير إشكالية المجتمع ومحيطاته، وذلك عبر تمييز الاجتماعي وما بين الاجتماعي، والاجتماعي عن غير الاجتماعي.

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المقرر الدراسي للهندسة المعمارية، الجزائر، ص.

95.

هذه التفاصيل، جعلت المقرر الدراسي يتسم بالإسهاب في العموميات والاستغراق في التجريد. وهو الأمر الذي من شأنه أن يخلق نوعا من العجز لدى الطلبة عن فهم واكتساب مضامينها بسهولة، كما يثير التساؤلات لديهم حول صلة ذلك كله بالحقل الذي ينتسبون إليه من ناحية؟ وكذا الجدوى المرجوة منه من ناحية

أخرى؟. وهي التساؤلات التي إن ظلت بدون إجابة، فإنها سوف تخلق حتما حالة من العزوف المبكر عن الاهتمام به و بمضامينه المعرفية. كما أن عملية التمكن من فهم واستيعاب هذه المفاهيم بكل التفاصيل الواردة بها، هو عملية تتجاوز حدود الحجم الساعي المقرر لها نظريا، كما أنها تتطلب نوع من الإلمام ببعض المعطيات سلفا. لذا كان من الأجدى في تقديرنا لو ارتكزت مضامين هذا المقياس على التأسيس لقاعدة أو خلفية نظرية في علم الاجتماع العمراني، وذلك من خلال تعريفهم بحقيقة الإضافة السوسيولوجية في الهندسة المعمارية، وإثراء رصيدهم التكويني بعدد من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، والتي يمكن أن تصادفهم خلال مسارهم المهني لتصبح بمثابة لغة مشتركة بين المهندس المعماري والسوسيولوجي.

أما السداسي الثاني، فإنه لا يأتي كطور ثاني مكمل لسابقه، كونه يستهدف من ناحية نوعية التكوين الذي يتم فيه تعزيز معارف الطلبة في الشق المنهجي بشكل خاص، وذلك من خلال ثلاث (03) محاور كبرى، وهي:

➤ النموذج أو السببية العلمية كمحور أول، أين يتطرق فيه الطلبة إلى معنى البحث التجريبي (المتغيرات الحرة والمتغيرات المقيدة، مراقبة المتغيرات، مراقبة شروط التجربة، قياس شروط عملية التأثير، امتحان الصلاحية النظرية)، ثم ينتقلوا بعد ذلك للخوض في البحث التجريبي المحض في العلوم الاجتماعية، من خلال جملة الجزئيات الآتية: (مراقبة المتغيرات، قياس المتغيرات، افتراضات التوزيع الاحتمالي، متغيرات تجريبية متعددة، مراقبة شروط التجربة، أحداث الباحث، تدخل الباحث، عدم دقة آلات القياس)، وأخيرا حدود مساهمة نموذج البحث التجريبي المحض.

➤ أما المحور الثاني فيتناولون فيه طريقة التحليل العلمي في العلوم الاجتماعية، وذلك من خلال مجموعة من العناصر الجزئية يتقدمها: قطع نظرية استقصاء المعرفة (من الحدث إلى المفهوم، مبدأ التحليل واستعماله بصفة ضمنية أو واضحة، وصياغة مشكل البحث)، وصلة بين البحث القديم والنظرية الحديثة

(توهم الوضوح- الواقع، مفهوم- مبین- واقع، ترابط نظري للفرض)، نموذج التحليل والتفسير (تفسير قياس التأثيرات، من قياس إلى نوع العلاقات السببية، قياس ومعنى العلاقات، متغيرة المراقبة، وتفسير السببيات).

➤ المحور الثالث: ويدرج تحت عنوان مشاكل خاصة، ويخصص للتفصيل في كيفية إنتاج المعلومات العلمية وهياكل الطبقات، إنتاج علمي أو إنتاج ايدولوجي، وأخيرا نسبية المعارف في العلوم الاجتماعية²⁴.

هذه التفاصيل، تعد في تقديرنا بعيدة كل البعد عم مجال اهتمام الطلبة في حقل العمارة، وكذا طبيعة اختصاصهم في مثل هذا المستوى على الأقل. حيث كان من الأجدى لو تركز الاهتمام حول توطین معنى البحث السوسيولوجي في أذهان الطلبة، وكذا اطلاعهم على أهم التقنيات المستخدمة في إنتاج الدراسات والتحقيقات الاجتماعية، وكيفية توظيفها وأغراضها... إلخ، حيث من شأن ذلك أن يتيح لهم فرصة التمرن على كيفية إلقاء الأسئلة المناسبة، وأي نوع من المعلومات والنتائج يراد الوصول إليها، وهي المعارف التي يمكن استثمارها لاحقا للحصول على الحقائق والمعطيات الاجتماعية لظواهر موضوع الدراسة، باعتبار أن ذلك يعد ذو صلة مباشرة بما ينتظرهم في حقل الممارسة المهنية بعد التخرج.

هذا النمط من التكوين المتسم بطابع العمومية والإستغراق في التجريد، يعد في تقديرنا أبعد ما يكون من أن يشكل مدخل أولي من شأنه تكريس ميكانيزمات الإدراك والإحساس بحيوية البعد الاجتماعي لدى الطلبة، كحقيقة دائمة في التركيبة المرئية وغير المرئية للعمارة بشكل خاص والمجال العمراني بشكل عام.

أما السنة الثالثة، فتتضمن هي الأخرى سداسيين، يسمى الأول منهما بعلم اجتماع السكن، أما الثاني فيسمى بسوسيولوجيا المجال والأشكال المعمارية، والذان يستهدفان تكريس نوع من التكوين المعمق في هذين المجالين. حيث تتركز محاور الاهتمام المراد الوقوف عليها بالتناول في السداسي الأول حول الإسكان باعتباره موضوعا سوسيولوجيا (علاقته بالسوسيولوجيا العامة، تطور هذا الفرع من السوسيولوجيا، المكاسب والنتائج العملية، الميولات الحالية)، فائدة الأبحاث حول

السكن، فروض العمل، الإطارات التصورية العامة، سوسيولوجيا الإسكان بالجزائر من خلال الوضع الحالي للدراسات، المعايير المستعملة في تشكيل نموذجية الإسكان، وفروض نموذجية الإسكان في الجزائر، مختلف النظريات حول شكل الإسكان والمسكن، أشكال تخصيص وتمثيل المجال المسكون، دراسات الأنواع الخاصة المتعلقة بالإسكان في الجزائر²⁵.

أما السداسي الموالى فيختص بفهم عمليات الإنتاج والتخصيص وتنظيم المجال، وكذا أشكال الإسكان والهندسة المعمارية والأوضاع التاريخية والتكوينات الاجتماعية المختلفة فهما سوسيولوجيا، حيث يجب على طالب الهندسة المعمارية أن يتوصل إلى معرفة ووعي المحاور الدراسية الآتية:

➤ المجال والأشكال المعمارية: المعتبرة كإنتاج اجتماعي ووسائل تنظيم اقتصادي وسياسي، وكمغزى للثقافات والرموز الطبقية والجماعات.

➤ المكتسبات الأصلية الخاصة بالأبحاث السوسيولوجية والمتعلقة بالمجالين المدني والريفي: وهي أبحاث ذات طابع تحليلي نظري أو برنامجي، أصبحت محل طلب من طرف المسؤولين السياسيين والمتخصصين في اصلاح المجال

➤ المعنى السوسيواقتصادي لإنتاج وتنظيم المجال: فالهندسة المعمارية وتنظيم المدن والقرى ليست بالنسبة للمجال إلا عناصر تتميز بالطابع السياسي والادبيولوجي والتقني²⁶.

أما بعد التحول إلى النظام الجديد (L.M.D)، فنجد بأن هامش الحرية الذي أتاحه هذا النظام لفرق التكوين في مجال إعداد وصناعة محتويات عروض التكوين، بإضافة مقاييس معينة أو حذفها وتعويضها بأخرى، كان يتم في جزئه الغالب دون رؤية شاملة ونظام منهجي دقيق، يعكس بصيرة ووضوح في الغايات والمقاصد، بقدر ما هو نتاج غالبا لمبررات شخصية أو قناعات اديولوجية للعضو الذي أسندت إليه مهمة إعداد هذه الجزئية من التكوين، حيث نجد أنه في كثير من الأحيان وأمام الاستعجال الذي يصاحب عملية اعداد وتحضير هذه العروض، كان

يتم اللجوء إلى محتويات وفهارس المراجع الحديثة لا سيما الأجنبية منها لاستتساخ ما ورد فيه بشكل سيئ جداً، كونه في نهاية المطاف منزوع من السياق المعرفي الذي طرح فيه، ثم تقديمه بعد ذلك حتى دون مراجعة أو تنسيق بين محتويات المقاييس، لتعتمد وتصيح أمر واقع لا مفر منه، لنكتشف فيما بعد أن تفاصيلها تتداخل في الكثير من الأحيان وتتشابه.

هذا ما نستشفه من المحتويات التي جرى إقرارها ضمن عروض التكوين التي تم اعتمادها رسمياً في الجزائر، سواء في نسختها الأولى قبل توحيد صيغتها أو حتى فيما بعد أيضاً، والمؤشرات الدالة على ذلك كثيرة ومتعددة، حيث نجد بأنه في الوقت الذي استهدف فيه السداسي الأول والموسوم بأنثروبولوجيا المجال، تمكين الطلبة من تلقي ثلاث (03) محاور أساسية، وهي: علاقة الإنسان بالمجال، علاقة المجال بالإنسان، أبعاد المجال الخمسة (05)، والمتمثلة في: بعد زمني، بعد فضائي، بعد وظيفي، بعد اجتماعي، بعد هوياتي. جاء السداسي الثاني أكثر استفاضة من سابقه من حيث التفاصيل الواجب الخوض فيها، حيث تم تخصيص سبعة (07) محاور للتكوين في هذا المجال، وهي كالآتي:

- مدخل إلى أنثروبولوجيا السكن: النظرية والمفهوم
- معايير الأشغال: المأوى، الامتلاك، الفضاء الشخصي.
- مفهوم الحدود والوجهة: فضاء للاستغلال الإنساني/فضاء للاستغلال غير الإنساني، فضاء داخلي/فضاء خارجي، الحدود الفوقية/والسفلية، المعابر والمعابر الحدودية، التهيئة الموجهة للمجال، السكن وموجهاته.
- أثر الفضاء السكني على الفرد: الإدراك، التعلم، النمو النفسي، والهوية بالنسبة للفرد والمجموعة.

- المجال والسلوك: مراقبة، سلطة، والتفاعل.
- أثر تصميم نمط العيش في إنتاج السكن.
- أبعاد المجال السكني: الرمزية، الثقافية والهوية²⁷.

وهنا نسجل ، بأنه في الوقت الذي خلا السداسي الأول من أي إشارة أو تعرض لمفهوم أنثروبولوجيا المجال كمدخل مفاهيمي، الغرض منه تعريف وتقريب معناه للطلبة وتبين أهميته في مجال تكوينهم ... إلخ، حيث تم اقحام الطلبة مباشرة في صلب عمق الأنثروبولوجيا، سعى السداسي الثاني للتعريف بهذا التخصص ضمن المحور الأول منه. كما أن أغلب المضامين المعرفية المقررة في كل سداسي منهما، هي أقرب إلى أن تدرس في تخصص الأنثروبولوجيا الحضرية منها كمقياس في حقل الهندسة المعمارية . أضف إلى ذلك، أن هناك مسألة جوهرية أخرى تطرح نفسها بحدة، وهي مدى تناسب الحجم الزمني المخصص لكل منهما مع ما يتطلبه عليه من مضامين، وذلك في ضوء عدد المحاور المدرجة في كليهما.

هذه المعطيات، هي في نهاية المطاف تأكيد بأن ما يتم في الكثير من جوانبه ليس نتاج نقاش مستفيض ومعمق بين المختصين في هذا المجال، وإلا كيف يمكن أن نبرر اسقاط مقياس علم الاجتماع من حزمة المقاييس المدرسة، وتعويضه بمقاييس أخرى دون الرجوع لأهل الاختصاص من سوسيولوجيين وأنثروبولوجيين والذين تم إقصائهم من جدول أعمال كهذا.

فالأمر على النحو الذي تم به، يبدو كأنه نوع من توجيه الاتهام وإلقاء اللوم على مقياس علم الاجتماع، وتحميلة مسؤولية التعثر أو العجز الذي تعانيه العمارة اليوم، في حين أن الإشكال الذي كان ينبغي أن يطرح عمليا حسب خبرتنا المتواضعة في هذا المجال، ليس استبدال مقياس علم الاجتماع بعلم النفس الفضائي أو الأنثروبولوجيا الحضرية، بقدر ما هو ضرورة السعي لتثمين ما هو موجود منه والمحافظة عليه، مع الحرص على تعزيز وتعميق المعرفة بالجوانب الاجتماعية والنفسية والثقافية للجماعات الإنسانية ومواكبة تغيرها، وذلك من خلال إضافة مقياس أخرى أو أكثر في مستوى آخر من التكوين وليكن طور الماستر، وذلك في محاولة لإقران ذلك بشكل دائم بالعمارة وأنماط التهيئة التي تنجز لصالحهم.

خاتمة:

ما يمكن قوله في ختام هذا العمل، هو أن تدريس العلوم الاجتماعية في حقول الهندسة المعمارية والعمرانية في الجزائر والذي انطلق منذ ما يقارب 42 سنة، لا يبدو أنه غير شيئاً في واقع المقاربات المنتهجة، وهو ما يتبدى بعد ذلك في مستوى أكبر وهو شكل الإنتاج المعماري والعمراني الذي تعرفه حواضرنا اليوم، وذلك جراء تأثره بجملة العوامل والاعتبارات التي أسلفنا ذكرها، وهذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه قد أن الأوان لمراجعة التدابير البيداغوجية المعمول بها في هذا المجال، والبحث عن فكر جديد وأسلوب أكثر واقعية، وذلك حتى لا نتحدث في المستقبل عن مزيد من اغتراب انتاجنا المعماري والعمراني عن الخصوصية الحقيقية لمجتمعنا.

الهوامش:

- ¹. Ragon Michel: Histoire mondiale de l'architecture et de l'urbanisme modernes: pratique et methodes 1911-1985, Ed Casterman, Paris, 1986, pp. 138-143.
- ². Foura Mohamed & Foura Yasmina: "L' integration des sciences humaines dans le champ des saviors architecturaux", Revue sciences Humaines, N 15, Université Mentouri , Constantine, Juin 2001, p. 13
- ³. د. سيد محمد التوني، "التصميم العمراني: في المفهوم والأهمية"، في: الإسكان والعمران: أبحاث مختارة من الأعمال المنشورة، تحرير: د. نسيمات عبد القادر، 1992، جامعة القاهرة، ص. 70.
- ⁴. Foura Mohamed & Foura Yasmina, op.cit, p. 14.
- ⁵. د. مصطفى كمال حلمي، تكوين المعماري والمخطط، في: مجلة البناء، العدد الثاني، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، القاهرة، سبتمبر 1980، ص. 18.
- ⁶. Martin Andersch: L' adaptation de l' enseignement a l'évolution de la ville en vue de France et d' Allemagne, Séminaire international, EPAU, Avril 2001, p.47.
- *. الحفاة هنا دلالة رمزية على الحرمان والفقر والضيق الذي تتكبد ويلاتة قطاع عريض من سكان العالم النامي.
- ⁷. برنارد قرانوتييه: السكن الحضري في العالم الثالث دراسات إقليمية: المشكلات والحلول ، ترجمة محمد بهجت فاضل، منشأة المعارف، 1987، الإسكندرية، ص. 385.
- ⁸. تشارلز أبرامز: المدينة ومشاكل الإسكان، ترجمة مجموعة من الأساتذة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1964، صص. 85-86.
- ⁹. المعهد العربي لإنماء المدن: مؤتمر التعليم المعماري في الألفية الجديدة، في: مجلة المدينة العربية، العدد 117، فبراير 2004، ص. 95.
- ¹⁰. Ragon Michel, op.cit, p. 350.
- ¹¹. Longyennesse Elisabeth, "la profession d' ingénieur et société au Maghreb et au moyen orient", in BATISSEURS ET BUREAUCRATES, Ed de l' orient, Lyon, 1994, p. 330.
- ¹². Censeil National l'Ordre des Aarchitectes, Tableau National des Aarchitectes, Alger, 2003.
- ¹³. Foura Mohamed & Foura Yasmina, op.cit, pp. 22-23.
- ¹⁴. Chaabouni Adnéne, "L architecte et led autres", Séminaire international: Enseignement et pratique de l'architecture, quelles perspectives?, EPAU, Alger, Avril 2001, pp. 36-37.
- ¹⁵. Samia Boudjadja Assia: "Reflexion sur l'enseignement de la deuxième année architecture", Séminaire international: Enseignement et pratique de l'architecture, quelles perspectives?, EPAU, Alger, Avril 2001, p.198.

- ¹⁶. أ.د. مولود بلعشية & د. سليمان بومدين: التعليم الهندسي في الجزائر بين النظام الكلاسيكي ونظام (ل.م.د)، ورقة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر الهندسي العربي الرابع والعشرون حول: التعليم الهندسي في الوطن العربي بين الواقع والطموح، عمان، مايو 2007، ص. 220.
- ¹⁷. أ.د. مولود بلعشية & د. سليمان بومدين، المرجع السابق، ص. 219.
- ¹⁸. شوقي قاسمي: واقع الدراسات السوسولوجية في المشاريع العمرانية: دراسة ميدانية على عنة من المهندسين المعماريين والعمرانيين، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، 2004/2003، صص. 180.
- ¹⁹. شوقي قاسمي، المرجع السابق، ص. 181.
- ²⁰. Samia BoudjadjaAssia, op.cit, pp. 198-199.
- ²¹. ابراهيم عبد الباقي: تطوير مشروع البكالوريوس لأقسام العمارة، ورقة بحثية مضمة ضمن أشغال ندوة: مقرر مشروع البكالوريوس بكليات الهندسة: الحاضر والمستقبل، جامعة الإسكندرية، 30 نوفمبر 1996، ص. 02.
- ²². ChaabouniAdnéne, op.cit, p. 39.
- ²³. شوقي قاسمي، المرجع السابق، ص. 134.
- ²⁴. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المقرر الدراسي للهندسة المعمارية، الجزائر، ص. 96.
- ²⁵. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المرجع السابق، ص. 98-99.
- ²⁶. Fouria Mohamed & Fouria Yasmina, op.cit, p. 24.
- ²⁷. Ministère de l'enseignement supérieur et de recherche scientifique: Offre de formation architecture : licence academique 2017/2018, Alger, pp.55-64.

